المطلب الثاني: المصادر الدولية لقانون حماية البيئة

يتضمن القانون الدولي للبيئة القواعد التي تهدف أساسا إلى المحافظة على البيئة وحمايتها من أي تدهور قد يصيب مكوناتها، وهو يشكل فرعا من فروع القانون الدولي العام لذلك فإن مصادره تكاد تكون نفس مصادر القانون الدولي العام والتي تحددها المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية إلى مصادر أصلية وهي الاتفاقيات الدولية وقرارات المنظمات الدولية، ومصادر احتياطية وهي العرف الدولي القضاء الدولي:

أولا: المصادر الأصلية:

1/ الاتفاقيات الدولية:

لقد لعبت الاتفاقيات الدولية دور رئيسيا في بلورة أحكام وقواعد القانون الدولي للبيئة فهو يوصف بأنه قانون اتفاقي لأنه بدأ باتفاقية دولية على عكس القانون الدولي العام التي استندت أحكامه وقواعده إلى العرف الدولي، تعتبر الاتفاقية الدولية من أهم المصادر الأساسية للقانون البيئي ويرجع السبب في ذلك إلى أن المشكلة البيئية تتسم بالطبيعة الدولية الأمر الذي يتطلب ضرورة التعاون وبذل الجهود الجماعية لحل تلك المشكلات بالإضافة إلى وجود المنظمات الدولية ذات الإمكانية الفنية والمالية التي تستطيع تقديم عون حقيقي في مجال حمايه البيئة، وقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية تحت رعاية تلك المنظمات.

وتختلف الاتفاقيات الدولية البيئية بحسب نطاقها فقد تكون عالمية أو إقليمية كما تختلف بحسب المجال الذي يعنى بالحماية، فقد تكون ترمي هذه الاتفاقية إلى حماية البيئة البرية، حماية البيئة المائية والبحرية، أو حماية البيئة الهوائية والجوية: 1 الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة البحرية كاتفاقية اوصلوه 1972 المتعلقة بالوقاية من التلوث البحري، الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة الجوية منها اتفاقيه جوناف 1985 الخاصة بحمايه الطبقة الأوزون، والاتفاقية الدولية المتعلقة بالبيئة البرية منها اتفاقيه ريو دي جانيرو والخاصة بصيانه التنوع البيولوجي 1992.

2/ قرارات المنظمات والمؤتمرات الدولية:

بغض النظر عن الجدل القائم بشأن مدى مصداقية هذه القرارات كمصادر للقانون الدولي البيئي فإنه لا يمكن أن ينكر أحدنا بأن الفضل في إبرام الاتفاقية الدولية المتعلقة بالبيئة وحمايتها إنما يرجع إلى المنظمات الدولية العامة كالأمم المتحدة والمتخصصة والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة التغذية والزراعة

ومجلس أوروبا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقد صدر عنها العديد من القرارات والتوجيهات والاعلانات والمبادئ سواء ما تعلق منها بالهواء أو الماء أو التربة أو عنها العديد من القرارات والتوجيهات والإعلانات والمبادئ سواء ما تعلق منها بالموارد الطبيعية او التنوع البيولوجي. أما عن المؤتمرات فنذكر مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية 1972 مؤتمر البيئة والتنمية 1992 مؤتمر نيويورك حول البيئة والتنمية 1997 وغيرها من المؤتمرات التي اصدرت قرارات وتوصيات. ومن المنظمات نذكر ما يلي:

منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية: تأسست بموجب معاهده باريس 1960 وجعلت من البيئة وحمايتها وترقيتها مسألة واجبة الإهتمام وذلك من خلال قرارات الدولية والمبادئ المتعلقة بالتلوث العابر للحدود ودفع التعويض انطلاقا من مبدا الملوث الدافع.

الاتحاد الاوروبي: يتمتع الاتحاد الاوروبي بسلطه إصدار القرارات الملزمة للدول الأعضاء وتكون هذه القرارات ملزمة في مجملها وتطبق مباشرة على جميع أنظمة الدول الأعضاء.

بالإضافة إلى **التوصيات والمذكرات التفاهم: و**هي اقتراحات تصدر عن منظمه دوليه بهدف القيام بعمل معين او الامتناع عنه وهذه التوصية تفتقد الطابع الالزامي، وبالتالي في عدم الخضوع أو الاعتراف من قبل الدولة ما لهذه التوصية لا يعرضها للمسؤولية الدولية غير ان تكرارها وتواترها مدة زمنية معينة قد يحولها إلى عرف الدولي الأمر الذي يكسبها صفة الإلزام عن طريق تضمينها في الاتفاقيات الدولية. في حين نجد أن مذكرات التفاهم تأتي لفظ التنازع وتوضيح بعض المسائل وإضفاء الطابع الرسمي على التعاون وتعزيزه.

ثانيا: المصادر الاحتياطية: وتتمثل في العرف والقضاء الدولي:

1/ العرف الدولي البيئي

يمكن القول أنه ما زال في بداية تكوينه فهو يتكون ويتطور مع ابتكار القواعد العرفية حيث تساهم توصيات المنظمات والمؤتمرات الدولية وسلوك الدول والاعلانات الدولية في تطوير وبلورة القواعد العرفية لقانون البيئة، منها عرف عدم استخدام الدول أراضيها لإلحاق الضرر ببيئة دولة أخرى وهو منبثق عن مبدأ المساواة بين الدول للحفاظ على السيادة الإقليمية وواجب التعاون.

2/ القضاء الدولي

تلعب الاحكام القضائية دورا هاما في نطاق القانون الدولي وهي مجموعة المبادئ القانونية التي يمكن استخلاصها من أحكام المحاكم ولا تعتبر مصدرا أصليا للقانون الدولي، فيلعب القضاء دورا مهما في تفسير النصوص القانونية والجامدة واستنباط الحلول للمسائل العملية، وهناك العديد من الاتفاقيات الدولية البيئية التي منحت محكمة العدل الدولية الاختصاص بفض بعض المنازعات كما هو الحال بالنسبة لاتفاقية قانون البحار 1982. وفي مجال المسؤولية عن التلوث البيئي صدرت عدة أحكام قضائية كما هي في قضية ناتو في مجال التلوث البيئي النهري بين فرنسا وإسبانيا.

المطلب الثالث: المصادر الوطنية لقانون حماية البيئة

1/ التشريع كمصدر أساسي لقانون حماية البيئة:

هو مجموعة القواعد المكتوبة التي تضعها السلطة العامة المختصة في الدولة والملاحظ في الأنظمة القانونية لغالبية الدول أنها كانت تخلو من تشريعات خاصة بالبيئة ما عدا بعض النصوص الخاصة كقانون الصيد والطاقة وغيرها، وبتعاظم الأخطار البيئية لفت انتباه العديد من الأنظمة القانونية داخل الدول إلى ضرورة وضع قواعد قانونية بيئية كفيلة بحماية البيئة.

2/ العرف والفقه كمصدرين للقانون البيئي:

يقصد بالعرف البيئي مجموعة القواعد القانونية التي نشأت في مجال مكافحة التعدي على البيئة والحفاظ عليها وجرت العادة باتباع طريقة منتظمة ومستمرة بحيث يسود الاعتقاد بإلزاميتها وأنها واجبة الاحترام، وما يمكن ملاحظته في نطاق الأنظمة القانونية الداخلية هو أن دور القواعد القانونية العرفية لازال معتمدا في ميدان حماية البيئة وهذا راجع إلى الاهتمام بالمشاكل البيئية.

في حين يعرف الفقه بأنه مجموعة آراء وتوجيهات علماء القانون بشأن تفسير القواعد النظامية وما يجب أن تكون عليه السياسة التشريعية، والملاحظة على الفقه أنه لعب دورا كبيرا في مجال التنبيه إلى المشكلات التي تثيرها المخاطر التي تهدد البيئة وقد ظهر هذا جليا أثناء إنعقاد مؤتمر ستوكهولم حيث طرحت عدة آراء فقهية للمناقشة حول القواعد القانونية التي توضح التدابير والسياسات التي تكفل صيانة بيئة للإنسان والمحافظة على مواردها الطبيعية.

3/ الشريعة الإسلامية كمصدر للقانون البيئي:

يتميز مفهوم البيئة في الإسلام بشموليته فهو يعني الأرض والسماء والجبال وما فيها من مخلوقات وعواطف وغرائز فهي أكثر من مجرد سرد لمكونات البيئة أو النظام البيئي حيث ترتبط هذه المكونات بالنفس البشرية، فالإسلام أرسى قواعد وأسس للحفاظ على البيئة تضبط علاقة متوازنة للإنسان بالبيئة، فلقد بين الله تعالى أن كل ما في هذا الكون يسير وفق نظام دقيق بقوله تعالى: "إنا كل شيء خلقناه بقدر"، وجعل للأرض القدرة على تلبية حاجات المخلوقات جميعا وحصولها على رزقها من الأرض، كما تحدثت الشريعة الإسلامية على الفساد المنتشر في الأرض بقوله تعالى "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ذلكم خير لكم إن كنتم مؤمنين" سورة الأعراف آية 85.